مقدمة

ليست هذه الدراسة محاولة لتفسير القرآن الكريم تفسيرا لغويا وأدبيا، وليست محاولة أخرى للكشف عن إعجاز القرآن إعجازا لغويا أو أدبيا. فإذا صادف القارئ في هذه الدراسة تفسيرا غير مألوف لأحد الألفاظ أو التراكيب، أو صادف القارئ ظاهرة تنم عن الإعجاز اللغوى لأساليب القرآن الكريم، فإن المؤلف لم يقصد إلى الكشف عن ذلك قصدا، ولا ادعى لنفسه مكان المفسر ولا موقف الباحث في الإعجاز. فلقد كان اهتمام المؤلف منذ البداية متجها إلى الغايات العملية التى أملت عليه أن يغشى ساحة القرآن متأملا بعين اللغوى وقلب الأديب ما اشتمل عليه بناء النص القرآنى من مبانى اللغة ومغانى الأدب. لقد مضى على المؤلف معظم عمره وهو يقرأ القرآن خاشعا لجلاله مستمتعا بجماله، دون أن يتوقف كثيرا ليسأل نفسه عن سر هذا الجلال ومجلى ذلك الجمال، وربما تريث ـ فى القليل النادر ـ عند هذه العبارة أو تلك فقبل فيها ما سبق إليه الدارسون من قول فى الأسباب الداعية إلى الإحساس بالجلال والجمال. ثم شاء الله جلت قدرته أن يوفقنى للقيام بهذا العمل من خلال ارتباطى بالعمل فى معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ إذ كلفت إنشاء قسم من أقسام هذا المعهد يسمى قسم التخصص اللغوى والتربوى، وأن أكون مشرفا على هذا القسم ورئيسا له، فكان أول ما قمت به لأداء هذه المهمة أن أحدد مقررات الدراسة فى هذا القسم، وأن أطلب معونة بعض الزملاء لوضع مفردات المقررات، وأن أتولى بنفسى أمر مادة «دراسات لغوية وأدبية فى القرآن»، فأحدد موضوعاتها وأقوم بتدريسها.

والمعلوم أن طلاب المعهد بعامة هم من غير الناطقين بالعربية بحكم النشأة، فهم

من أبناء الشعوب الأسيوية والأفريقية وقليل منهم من الشعوب الأوربية أو الأمريكية، وكانوا جميعا من المسلمين، كما يفهم من إقامتهم بمكة المكرمة. وكان من المطلوب لمادة دراسية تخاطب هؤلاء الطلاب أن تعد لهم فى مذكرات تنزع إلى البساطة فى التعبير، وانتقاء ما يتيسر فهمه على الطلاب من ظواهر اللغة ولمحات الأدب. ولقد كانت المذكرات المشار إليها مختصرة ضامرة الحجم، فيها من الشواهد أكثر مما فيها من نتائج البحث، ولكنها مع ذلك كانت لصاحبها شعاعا هاديا يرشده إلى ثراء هذا الحقل القرآنى، ويعده بالعطاء الجم ويزعه أن يشمر عن ساعديه، ويبدأ الجهد من جديد على نطاق أوسع، وفى مجال أرحب. وهكذا أمسكت بالمصحف الشريف لأقرأه قراءة متأنية ولأقيد ملاحظاتى اللغوية والأدبية على حواشى صفحاته، تمهيدا لما يتبع ذلك من الجمع والتبويب. وهكذا كانت مقاصد الدراسة فى بدايتها عملية الطابع تسعى إلى التعليم والتطبيق لا إلى العلم والنظر. ثم تحولت المقاصد بعد ذلك إلى الطابع العلمى بإغراء الثراء الذى بدا فى تركيب القرآن وأسلوبه، فلم يجد المؤلف لنفسه منصرفا دون الولوج إلى رحاب القرآن راجيا من الله التوفيق، وجاعلا عمله هذا قربانا فى ساحة القرآن.

* * *

سوف يصادف القارئ أثناء اطلاعه على هذه الدراسة بعض المصطلحات التى ربما استدعت شيئا من الإيضاح، ولهذا أعمد إلى محاولة إيضاحها فى السطور التالية. إن غموض المصطلح لهو آفة القراءة والفهم، وكثيرا ما تضيع الفائدة من قراءة القارىء الجاد لأنه ترك مع المصطلحات ليستخرج معانيها بذكائه الشخصى من قرائن السياق إن وجدت القرائن. فإذا لم توجد القرائن الدالة على المعنى المراد لم يفلح الذكاء فى إدراك المراد. ولقد حاولنا أن نجنب القارئ هذه النتيجة من خلال تحديد المصطلحات، وفيما يلى بعض المصطلحات التى تستحق الشرح والإيضاح:

١- **المبنى أو البنية** : كل ما أفاد معنى لغويا فهو مبنى(*) ولو كان حرفا زائدا لمعنى أو حرفا من حروف المعانى أو ضمير شخص أو إشارة أو موصولا أو أداة أو صيغة صرفية أو نمطا من أنماط الجمل، أما مازاد من الحروف لغير معنى ـ كألف فاعل وواو

(*) أنظر اللغة العربية معناها ومبناها للمؤلف.

مفعول ـ فلا يعد من المبانى. وقد درج النحاة على إضافة المبنى إلى المعنى، فقالوا تاء الافتعال، وها التنبيه، ونون التوكيد، وسين الاستقبال، وضمير الغيبة، وصيغة المضارع. كما وصفوا المبنى بقولهم الدال على كذا كقولهم: السين والتاء الدالة على الطلب، و «انفعل» الدالة على المطاوعة، و «افتعال» الدالة عن الاتخاذ، وهلم جرا. فإذا نظرنا إلى عبارة: «فسيكفيكهم» وجدنا الفاء تدل بحسب ما قبلها، ثم وجدنا سين الاستقبال، وياء المضارعة، وكاف المخاطب، و «هم» الدالة عن الغائبين. وكل ذلك مبان تتكون منها العبارة، يضاف إليها صيغة «يفعل» بكسر العين، أما اللفظ المصوغ على مثال هذه الصيغة فهو ينتمى إلى المعجم ويسمى «الكلمة». ثم إن نمط الجملة الاسمية مبنى ومثله مبنى الفعلية ومبنى المثبتة والمنفية والمؤكدة والاستفهامية، إلخ..

٢- **المعنى الوظيفى** : اعترف النحاة بثلاثة أنواع من المعانى أكبرها المعنى المفيد، وهو معنى الجملة، ثم المعنى المفرد، وهو معنى الكلمة، وأشاروا إلى معنى ثالث ربطوا به الشبه المعنوى، وقالوا: «هو معنى عام حقه أن يؤدى بالحرف». فإذا توسعنا فى فهم هذا المعنى العام لنشمل به المعانى التى نسبناها منذ قليل إلى طوائف المبانى، حصلنا على مفهوم المعنى الوظيفى.. ذلك بأن كل ما نسب إلى المبانى المذكورة من المعانى هو فى واقع الأمر وظائف تؤديها هذه المبانى فى السياق، فالافتعال والتنبيه والتوكيد والاستقبال والغيبة والمضارعة والطلب والمطاوعة والاتخاذ والخطاب والغيبة والإثبات والنفى والتوكيد والاستفهام، كل أولئك معانٍ وظيفية تؤديها المبانى، بسيطة كانت أم مركبة.

٣- **المعنى المعجمى** : هو المعنى المفرد الذى للكلمة خارج السياق فى حال إفرادها، وهو يعد ثمرة لتضافر اشتقاقها وصيغتها الصرفية. وإذا كانت الصيغة الصرفية إحدى ركيزتى المعنى المعجمى، كان المعنى الوظيفى المنسوب إلى الصيغة عنصرا من عناصر المعنى المفرد للكلمة. فإذا التمسنا المعنى المعجمى لكلمة «قاتل» كان المعنى الوظيفى المنسوب إلى صيغة «فاعل» عنصرًا من المعنى المعجمى لكلمة «قاتل»، أما العنصر الآخر فيأتى من أصولها الثلاثة: القاف، والتاء، اللام، وهو العنصر المشترك بين جميع مشتقات هذه المادة على اختلاف صيَغِها الصرفية، فكل كلمة من

مشتقات هذه المادة تحمل فى طيها قسطا من العطاء الدلالى للأصول الثلاثة المذكورة، ثم تختلف عن أخواتها بحكم الصيغة، ويمكن تمثيل ما تقدم على النحو التالى:

منابع المعنى المعجمى للفظ «قاتل»

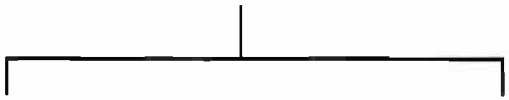

من حيث الاشتقاق	من حيث الصيغة
ق ت ل	فاعل
جرثومة معنى الحدث	دلالة الصيغة على موصوف بالفاعلية

وإنما قلت «جرثومة معنى الحدث» ولم أقل «الحدث» أو «معنى الحدث». لأن معنى الحدث هو معنى المصدر، أما الأصول الثلاثة فتكتب مفرقة لتصبح من العموم، بحيث تندرج تحتها المشتقات جميعا، ومنها المصدر الذى لا يصلح بخصوصيته الدلالية على الحدث أن يكون أصلا عاما للاشتقاق.

٤- **القرينة اللفظية** : هى عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك. ومَثَلُ هذه القرائن كمثل معالم الطريق التى يهتدى بها المرء إلى المكان الذى يقصده، وتختلف القرائن باختلاف اللغات، وفى العربية من القرائن اللفظية قرينة البنية والإعراب والربط والرتبة والتضام، وفيها فوق ذلك كبرى القرائن اللفظية، وهى قرينة السياق. ولاتدل واحدة من هذه القرائن بمفردها على المعنى النحوى، وإنما يتضح المعنى بعصبة من القرائن المتضافرة، فمثلها فى تضافرها على تحديد المعنى النحوى مثل ما يهتدى به الطبيب إلى تحديد نوع المرض، فهو لا يكتفى لتعيين المرض بالاستدلال عليه، بالحمى أو صفرة الوجه أو الغثيان أو الرعشة فقط. وإنما يضم بعض ذلك إلى بعض، وقد يضيف إليه اختبارات وتحليلات أخرى واستفسارا عن تاريخ المرض، إلخ.. والفاعل مثلا لا يعرف بالرفع فقط وإنما يعرف به وبالاسمية والتأخر عن الفعل وكون الفعل مبنيا للمعلوم، وما يصحب ذلك من قرينة معنوية هى دلالة هذا الاسم على من فعل الفعل أو قام به الفعل (أى على من تحقق الفعل بواسطته).

٥- **القرينة المعنوية** : هى العلاقة التى تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر، وذلك كعلاقة الإسناد التى هى نسبة عنصر الحدث الذى فى معنى الفعل أو الوصف إلى فاعله أو واسطة وقوعه أو محل وقوعه، وذلك كالذى فى قام زيد ومات عمرو وانكسر الإناء، وزيد قائم وعمرو هالك والإناء منحطم، أو مكسور وعلاقة التعدية تقوم بين الفعل ومفعوله الذى وقع عليه الحدث، وهى قيد يخصص نسبة الحدث إلى من أسند الحدث إليه فقولنا «قرأ زيد» إسناد للقراءة إلى زيد على وجه العموم، فإذا قلنا «قرأ زيد الدرس» خصّصنا القراءة بالدرس وسكتنا عن كل مقروء آخر. ومثل ذلك علاقة المصاحبة للمفعول معه وعلاقة الغائية للمفعول لأجله والظرفية للمفعول فيه والملابسه للحال والإخراج للاستثناء، وهلم جرا فإذا سمع السامع الجملة أو قرأها القارئ فأدرك العلاقة بين عناصر الجملة (كإدراك ما إذا كان المصدر فى ﴿وَدَعْ أَذَاهُم﴾ (الأحزاب ٤٨) مضافا إلى فاعله أو إلى مفعوله)، كانت العلاقة التى أدركها قرينة على المعنى النحوى المراد من الجملة، وقد أشرنا منذ قليل إلى أن هذه القرائن المعنوية تتضافر مع القرائن اللفظية فيتضح المعنى بمجموع ما تضافر من القرائن، ويرجع إدراك هذه القرائن المعنوية فى العادة إلى وضوح قرينة السياق.

٦- **قرينة السياق** : وهى ما يكتنف السياق من قيود تركيبية، أو أشراط إفادة أوهما معا. ونضرب لذلك مثلا قول الشاعر :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإنْ مالك كانت كـرام المعادن

إذ المعروف أن من معانى «إنْ» أن تكون نافية أو شرطية، أو مخففة من الثقيلة؛ فأى ذلك هو معناها فى هذا البيت/ لو جعلناها نافية لورد التناقض على البيت، لأننا عندئذ ندعى للشاعر أنه مدح قومه فى الشطر الأول وهجاهم بالشطر الثانى. ولو جعلناها شرطية لورد عليها اعتراض من جهة التركيب، واعتراض من جهة المعنى. فأما من حيث التركيب، فلو جعلناها شرطية لتحتم بعدها تقدير فعل محذوف وجوبا لايتحتم تقدير مثله على المعنى الآخر (أى تخفيف إنّ)، والأصل أن مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وأما الاعتراض من جهة المعنى،

فالبيت على معنى الشرطية يشبه قولنا «زيد منصف إن عدل» وهو معنى فاسد لأن هذا الشرط يحتمل أحد معنيين: أحدهما الغائية بمعنى «زيد منصف حتى إن عدل»، والثانى هو العنادية بمعنى «زيد منصف على رغم عدله»، ولما كان الإنصاف هو العدل وكان الشيء لا يصلح غاية لنفسه ولاضدا لها كان المعنى فاسدا. فلم يبق إلا أن تكون «إنْ» مخففة من الثقيلة، ويكون المعنى «وإنّ مالكا كانت كرام المعادن». ومثله قول الكميت:

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منى ودو الشيب يلعب؟

فقوله «وذو الشيب يلعب» بحكم صورته يصلح أن يكون تركيبا خبريا، ولكنه فى هذا البيت لا يصلح لذلك؛ لأنه ليس من المعتاد ولا من المعقول أن يكون اللعب ديدن ذى الشيب، ولو ادعينا أن الشاعر يقصد بعض ذوى الشيب دون كلهم، وللزم أن تشتمل العبارة على ذكر «قد» فتصير العبارة بهذا «وذو الشيب قد يلعب» وهى ليست مذكورة فى العبارة، فلم يبق إلا أن يكون المعنى على الاستفهام الإنكارى وأن تقدر الهمزة، فيكون المعنى «أوَ ذو الشيب يلعب»؟

٧- **الرخصة** : هى تركيب الكلام على غير ما تقضى به القاعدة اتكالا على أمن اللبس(*) فإن لم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص، ومرتكز الرخصة ما سبق أن أشرنا إليه من تضافر القرائن؛ لأن تعدد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدة من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى، لأن غيرها يمكن أن يغنى عنها، فيكون الترخص بتجاهل التمسك بهذه القرينة. مثال ذلك أن العرب حين قالت «خرق الثوب المسمار» برفع الثوب ونصب المسمار علمت من خلال المناسبة المعجمية (التى هى فرع على قرينة التضام يسمى التوارد)، أن الفعل «خرق» يتطلب المسمار فاعلا ولا يصلح الثوب أن يكون فاعله؛ لأن الثوب لا يكون خارقا للمسمار عقلا أو عادة. فلما أغنت قرينة التضام إلى جانب قرائن أخرى كاسمية الفاعل ورتبته متأخرا عن الفعل، إلخ... أمكن تجاهل دلالة الإعراب على المعنى النحوى، فكان الترخص بنصب الفاعل ورفع المفعول بعكس القاعدة. والرخصة، كما تقول أصول النحو مرهونة بمحلها، فلا تصلح لأن يقاس عليها.

(*) اللغة العربية معناها ومبناها.

ووظيفة القول بها الآن تفسير ما نسبه الأقدمون إلى الشذوذ ونحوه، فلا تبرر بها أخطاء المحدثين.

٨- **الأسلوب العدولى** : الأصل فى الاستعمال استصحاب الأصل، سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى، ولكن العرب درجت على تصحيح حالات معينة من العدول عن الأصل، وأعطتها من الأعتداد بها مارقى بها إلى مستوى الصواب المعتمد على قاعدة. ويلاحظ ذلك أساسا بالنسبة للعدول عن القرائن اللفظية. والفرق بين الرخصة وهذا الأسلوب العدولى، أن الرخصة يعتذر عنها ولا يعتذر عن الأسلوب العدولى، ومن ظواهر الأسلوب العدولى مايلى.

١- البنية يعدل عنها بواسطة النقل ـ والنيابة ـ وتسخير اللفظ لتوليد المعنى ـ والتضمين.

٢- الإعراب ويعدل عنه بوساطة إعراب الجوار

٣- الربط ويعدل عنه بواسطة الالتفات ـ والتغليب ـ وحذف الرابط.

٤- الرتبة ويعدل عنها بوساطة التقديم والتأخير.

٥- التضام ويعدل عنه بوساطة الحذف ـ والزيادة ـ والفصل ـوالاعتراض ـ وتجاهل الاختصاص.

٦- المعنى الأصلى ويعدل عنه بواسطة المجاز.

فالعرب لاتخطّىء واحدا من هذه الأساليب وإن كانت كلها عدولا عن أصل.

٩- **تعدد المعنى بحسب الأصل** : وهذا المعنى إما أن يكون وظيفيا أو معجميا أو تركيبيا، والفرق بينه وبين النقل أن تعدد المعنى لايلزم معه التحول من قسم من أقسام الكلم إلى قسم آخر، كما لا يلزم فيه تغير الموقع ولا شروط التركيب. مثال تعدد المعنى الوظيفى مانراه فى معانى حروف الجر وحروف العطف ونحوهما، ثم مانراه من تعدد معانى الصيغ الصرفية كفاعل التى تصلح لوصف الفاعل. والصفة المشبهة، وفعيل التى تصلح اسما كسرير ومصدرا كزئيز ووصفا كبخيل، وأفعل التى تصلح للتفضيل وللصفة المشبهة، وكذلك «إنْ» التى تصلح للنفى والشرط، ولأن تكون مخففة من الثقيلة، ولكنها تظل حرفا فى كل الحالات، وأما تعدد المعنى المعجمى

فيتضح عند النظر فى المعاجم، إذا لا تكاد تجد كلمة ذات معنى واحد لاتتعداه، فقد يأتى تعدد معناها عن طريق تطور الدلالة عبر القرون والاحتفاظ بالمعنيين القديم والحديث، وقد يأتى من اختلاف استعمالها بإختلاف القبائل وإهمال الرواة لنسبة كل استعمال إلى قبيلة خاصة، وقد يأتى التعدد من استعمال الكلمة حينا بالخروج بها عن معناها الأصلى إلى معنى مجازى، ثم اشتهار ذلك المجاز وجريانه فى الاستعمال حتى يصبح معنى حقيقيا آخر للكلمة. وكلا النوعين من تعدد المعنى، إنما هو من قبيل الاقتصاد اللغوى، إذ تعمد اللغة إلى تسخير مبانيها المتناهية المحدودة العدد، بحيث تفى بمطالب المعانى غير المتناهية التى لا حدود لأعدادها فتسعها تعبيرا صحيحاوتعبيراً بليغا. انظر مثلا إلى معانى «قام» وتأمل اختلافها فى نحو: قام زيد ـ قام به الفعل ـ قامت القيامة ـ قام الليل وصام النهار ـ قام الله على كل نفس بما كسبت ـ قام له الأمر ـ قام ميزان النهار ـ قام قائم الظهيرة ـ قام الحق ـ قام الوالى للأمر ـ قام المتاعَ، إلخ. .أما تعدد معنى النمط التركيبى فمثاله: «بارك الله فيك» أو بصلح للاثبات والدعاء وكذلك «ما هذا» بصلح للاستفهام الطلبى والانكارى ونحو «والمطلقات يتر بحن بأنفسهن ثلاثة قروء» وهو يصلح للخير والطلب إلخ.

١٠- **تعدد المعنى بحسب النقل** : أحدى طرق تعدد المعنى الوظيفى، وهو صورة من صور العدول عن الأصل فيما يتصل باستعمال البنية ومعناها فى اللغة، إذ تخرج البنية عن استعمالها الأصلى إلى استعمال اخر لم ينسب لها فى تقسيم الكلم فيتعدد معناها الوظيفى. مثال ذلك الظروف المتصرفة التى هى أسماء بحكم تقسيم الكلم، ولكنها نقلت إلى استعمال الظروف، وكذلك الأفعال الناسخة التى نقلت من الفعلية إلى استعمال الأدوات، ومن ذلك أيضا الأسماء الجامدة التى تستعمل استعمال المشتق، كما فى قولنا «زيد رجل» أى متصف بالرجولة، إذ وضع لفظ «رجل» موضع لفظ «متصف بالرجولـة»، ولذا قالوا فيه إنه مؤول بالمشتق، ومنه ما الاستفهامية التى نقلت إلى معنى التعجب، ومنه الظروف والموصولات التى نقلت إلى استعمال أدوات الاستفهام والشرط نحو أين، ومتى ، وأيان، وحيث، وإذ، وإذا، ومن، وما، وأىّ، إلخ. ويلاحظ فى نقل المبنى من استعمال إلى آخر إما تغيرّ الموقع تقديما أوتأخيرا، وإما تغير شروط التضام، أو تغير المعنى الوظيفى. فالأول كما فى الظروف التى نقلت إلى الشرط والاستفهام، إذ تحولت إلى موقع

الصدارة فى الجملة، والثانى نحو ما التعجيبة التى إن لم يتغير موقعها فى الجملة فقد كان من شروطها أن يليها «أفعل»، والثالث نحو الأسماء والإشارات التى فقدت الاسمية أو الإشارية عند نقلها إلى الظرفية.

* * *

وتقع هذه الطبعة من الكتاب فى جزءين يختلفان إلى حد ما من حيث الطابع. فأما الجزء الأول فيدور حول الجانب التركيبى من الكلام على حين يدور الجزء الثانى حول الجانب المفهومى والأسلوبى. وواضح أن الجانب التركيبى عرفى واجتماعى وأن الجانب الأسلوبى فردى مخالف لأصول الاستعمال. من هنا نجد فصول الجزء الأول تدور حول القرائن والنمط التركيبى والصحة وغير ذلك جوانب العرف اللغوى ونجد الجزء الثانى يشتمل على فصول تدور حول مفاهيم مثل الكتابة والمسافة والعدول والمقاصد الأسلوبية وأساليب التوجيه والجانب الخلفى وأساليب الدعوة وتحكيم النص فى صدق الدعاوى ومضامين السور وبعض قصص الأنبياء فى القرآن الكريم.

هذا وأدعوا ربى عز وجل أن يجعل جهدى فى هذا الكتاب خالصا لوجهه وأن يجزنى بالصواب إحسانا وبالخطأ غفرانا وانْ يجعل هذا الجهد فى ميزان حسناتى يوم لا ينفع مال ولا بنون الإ من أتى الله بقلب سليم اللهم آمين.

والله ولى التوفيق،

أبو هانىء

د. تمام حسان